ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع الليبي: قراءة سوسيولوجية تحليلية في ضوء نظرية الفرصة المتباينة

أ. نصر مفتاح المبروك جاد الله – د. أشرف سليمان أبوبكر محمد
باحث بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا – فرع الجبل الأخضر – جامعة بنغازي

الملخص :

تتناول هذه الدراسة ظاهرة تعاطي وترويج المخدرات في ليبيا من منظور سوسيولوجي مستند إلى "نظرية الفرصة المتباينة" لكلوارد وأوهلن، والتي ترى أن الانحراف ناجم عن غياب فرص مشروعة ووجود بدائل منحرفة في بيئات محرومة. تكشف الدراسة أن تفاقم ظاهرة المخدرات في ليبيا يعود إلى تراكم أسباب بنيوية، منها ضعف الدولة، غياب العدالة الاجتماعية، وتهميش الشباب. تتعدد العوامل المحفّزة ما بين سياسية (كضعف المؤسسات والفساد وتدهور الديمقراطية)، اقتصادية (كالبطالة والفقر والتوزيع غير العادل للثروة)، اجتماعية (كتفكك الأسرة وضعف الانتماء)، أمنية (كضعف الأجهزة الأمنية وسيطرة المليشيات)، ودينية (كالفراغ الروحي والجهل الديني). ترى الدراسة أن هذه الظاهرة ليست مجرد انحراف فردي، بل نتاج بيئة اجتماعية واقتصادية مفككة. توصي الدراسة بإرساء بدائل ديمقراطية، إشراك الشباب في الحياة العامة، تحسين الظروف المعيشية، محاربة الفساد، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية. كما تدعو إلى تجفيف منابع المخدرات وقائياً، لا الاكتفاء بالردع الأمني.

الكلمات المفتاحية: المخدرات – الفرصة المتباينة – الحرمان الاجتماعي – الانحراف السوسيولوجي.

Abstract:

This study aims to analyze the phenomenon of drug use and trafficking in Libyan society in light of the Differential Opportunity Theory, as one of the growing social issues linked to recent structural and cultural transformations. This phenomenon now poses a serious threat to psychological, social, economic, and legal security, and negatively affects the path of sustainable development.

The study is based on the hypothesis that the motives behind drug-related crimes will persist as long as their underlying objective and subjective causes remain unaddressed—particularly the absence of legitimate fulfillment of essential needs, which makes drugs a deviant functional alternative.

The deductive approach was used to examine the theoretical framework, applying the logic of differential opportunity theory to understand the social context that produces this phenomenon. The findings reveal that a combination of political, economic, social, security, and religious factors—both internal and external—has contributed to the spread of the problem by creating a fertile ground for deviance, weakening social justice, and eroding control structures.

The study recommends adopting comprehensive preventive policies that address these structural causes and dry up the roots of the phenomenon, with a particular focus on protecting and empowering youth both cognitively and socially from involvement in drug use or trafficking networks.

Keywords: Drugs – Differential Opportunity – Social Deprivation – Sociological Deviance

المقدمة:

لا يخفى على أحد أن لجريمة المخدرات تأثيراً مدمراً للحياة البشرية وتحطيم البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع، كما أنها تهدد البيئة المواتية للتنمية من خلال إهدار الطاقات البشرية الكامنة بدلاً من توجيهها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن ذلك دورها البارز في خلق مشكلات ذات كلفة اجتماعية باهظة تهدد الأمن الإنساني .

والمجتمع الليبي هو أحدى المجتمعات العربية التي مارس فيه متعاطيين وتجار المخدرات دوراً وتأثيراً خطرين وبكل أشكاله المتعددة وخاصةً بعد 2011 ويتضح ذلك من خلال تهريب المناطق الحدودية (من خلال تنظيم عصابي معين) على أجزاء واسعة من أراضي المجتمع، مما جعل ليبيا ساحة للتهريب الإقليمي والدولي، ومجالاً للمشاجرات والجرائم . وبالتأمل الجاد في الواقع الاجتماعي والسياسي الليبي نصل إلى اكتشاف خلل عميق تعاني منه الحياة الاجتماعية والسياسية، وهذا الخلل ليس من جراء ضغوطات الخارج ومؤامراته الهادفة لتقويض المجتمع الليبي فقط ،وإنما من جراء أمراض اجتماعية مستوطنة داخل واقع المجتمع ساهمت في انتشار هذا المرض الفتاك. وهذه الدراسة هي محاولة جادة للبحث في أسباب جرائم المخدرات الداخلية والخارجية .

المحور الأول: الإطار المنهجي للبحث

أولاً : مشكلة البحث:

إن ظاهرة المخدرات التي شهدها المجتمع الليبي ستستمر طالما بقيت الأسباب والدوافع الكامنة (الموضوعية والذاتية) والمحفزة لظاهرة الحرمان الفردي والجماعي. هذا ما جعل الدراسة في ظاهرة المخدرات من الأهمية البالغة والمطلوب الخوض فيها والتعرف على أسبابها الداخلية والخارجية و تقصي أثارها المباشرة وغير المباشرة في محاولة لوضع حد لاتساعها والقضاء عليها. ولقد ابتعدت الحكومات المتعاقبة في ليبيا ولم تبحث عن الاهتمام بهذا الموضوع وإيجاد الحلول الموضوعية المناسبة لها، بل ذهبت باتجاه أخر مستخدمتاً أساليب غير مجدية في مواجهة تلك الظاهرة. فقد اعتمدت كافة أساليب القوة والبطش والعنف في التعامل معها في محاولة لإخمادها والقضاء عليها، إلا أن النتائج جاءت عكسية ومخيبة للآمال، حيث انتشر التعاطي بشكل ملفت للنظر واخذ أبعاد أخرى وصل إلى حد العدوان المنظم وراح ضحيته الألاف من الأبرياء التي جبرتهم الظروف على ذلك .

أن العمل الجاد والمبرمج والقائم على الممارسة الديمقراطية والذي يضع مصلحة الأفراد فوق كل اعتبار هو وحده الذي يمكن أن يحد من ظاهرة المخدرات ، لأنه سينطلق من معرفة الأسباب الكامنة لها وبخاصة البطالة والفقر وما يتسبب عنهما من فوارق حادة في المستويات الاقتصادية و الاجتماعية بين شرائح المجتمع كافة، فضلاً عن نقص الخدمات الضرورية (تعليم ،صحة، إسكان، ماء، فرص عمل, كهرباء...الخ) التي تفرض الذل والهوان على الأفراد مما يشيع بين نفوس الأفراد وخاصة الشباب منهم أمراض نفسية واجتماعية وعضوية تجعل الواحد منهم عرضة للانجذاب لإشباع حاجاته بطرق غير مشروعة تعويضاً على النقص الذي يعانيه.

أن تفضيل السياسات الامنية المتعاقبة لأساليب القوة في التعامل مع مكافحة ظاهرة المخدرات، يعكس وبدون شك تغافلها على العوامل الكامنة في جذور المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، وذلك عندما تتحول الأساليب الأمنية إلى سياق عمل يومي بمنطق القوة والتهديد في التعامل مع هذه الظاهرة أو تلك. فضلاً عن ذلك أن المجتمع متمثلاً بجماعته المرجعية يتحمل هو الآخر قسطاً من المسؤولية في انتشار الظاهرة المذكورة، لأن تلك الجماعات تلعب دوراً مهماً في تحديد السلوك الاجتماعي للفرد سلباً أو إيجاباً.

لأن أحد أسباب ضعف التكوين الاجتماعي للفرد هو عدم قدرة الجماعات المرجعية في ترسيخ اتجاهاته الإيجابية نحو قيم الفضيلة النابعة من الدين الإسلامي، وهو ما يعني قيامها على أسس سطحية غير متينة؛ مما يسهل عملية خرقها وتغييرها. ولهذا ومن الطبيعي أن نجد الكثير من الأفراد وحتى المتعلمين منهم أحياناً يفتقدون إلى وضوح الرؤيا وعدم تبلور اتجاهاتهم بشكل إيجابي إزاء قضايا مجتمعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية...الخ.

والمسؤولية الاجتماعية هي الأخرى تعني مدى مساهمة الدولة ومؤسساتها الإنتاجية والخدمية في الكثير من الأنشطة الاجتماعية التي تخدم مصالح الشعب وترفع من درجة رفاهيته، مثل الحد من البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، ومحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية والسكن والتعليم والكهرباء والماء ومكافحة التلوث وغيرها، وتعد هذه المسؤولية الاجتماعية الحجر الأساسي بل واجب كل دولة ناجحة العمل على تقدم ورفاهية أفرادها.

أن غياب المسؤولية الاجتماعية يعني ببساطة فقدان العدالة الاجتماعية التي ستفتح الباب على مصراعيها في اتساع دائرة جريمة المخدرات في المجتمع. وهذا ما يفرض على المسؤولين والمختصين كافة البحث والدراسة للتعرف على الأسباب الموضوعية والذاتية لظاهرة المخدرات وأثارهما على الأفراد والجماعات والمجتمعات ومن ثم معالجتها لا بالقوة بل بمعالجة مسبباتها الأساسية التي تكمن في بنية المجتمع .

ثانياً: مبررات اختيار مشكلة البحث :

1. لقد بدأ هاجس الخوف من ظاهرة المخدرات يتفاقم لدى الكثير من الشعوب فضلاً عن الحكومات ولم يكن تحديد أسباب هذه الظاهرة ومعالجتها واحتوائها سهلاً، فعلى الرغم من وجود عدد من المحاولات لدراستها إلا إنها لم ترقى إلى المستوى الاكاديمي والعلمي المطلوب في نظرنا، وقد يرجع سبب ذلك إلى عدم دقة التشخيص السليم أو سوء تقدير الوسائل التي يمكن استعمالها في الحد من هذه الظاهرة.
2. وفي نظرنا أيضاً أن الدراسات الاجتماعية التي تناولت هذه المشكلة لم تتناول بدقة أبعاد هذه المشكلة من حيث البحث في الدوافع الكامنة التي تقف وراء انحراف بعض الأشخاص وخاصة الشباب منهم نحو التعاطي والتجارة في هذه الآفة الفتاكة .

ثالثاً : أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في جانبين: الأول: الجانب النظري والمتمثل في التعرف على منطق نظرية الفرصة المتباينة في تفسرة السلوك الإجرامي المتضمن في ظاهرة المخدرات، فضلاً عن التعرف على دوافع الانقياد نحو هذا السلوك في ضوء هذه النظرية, من أجل وصف هذه الظاهرة وتفسيرها والتنبؤ بها زماناً ومكاناً.

الثاني: الجانب العملي أو التطبيقي: المتمثل في تشخيص وتحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحفز السلوك الإجرامي وتغذيه. بغية تمكن المجتمع و صناع القرار السياسي والأمني من وضع الحلول والمعالجات الناجعة لهذه الظاهرة في ضوء المعطيات التي سيتوصل إليها البحث سواء من الناحية الوقائية أو الإصلاحية مما يؤدي إلى الضبط والتحكم في العوامل المؤدية إليها ولفت انتباه الهيئات الإصلاحية والعقابية والتشريعية في التعامل مع حجم الظاهرة في الوقت الحاضر .

رابعاً : أهداف البحث: يهدف البحث الحالي إلى تحقيق ما يأتي:

1. التعرف على عوامل جرائم المخدرات سواء كانت من مصادر مباشرة أو غير مباشرة في ضوء نظرية الفرص المتباينة.
2. معالجه هذه الظاهرة بأسلوب وقائي قبل اللجوء إلى الأسلوب العقابي عملاً بمبدأ الوقاية خير من العلاج
3. تقديم بعض المقترحات لتجفيف منابع ظاهرة المخدرات الفكرية والاجتماعية وتحصين الأفراد وخاصة الشباب من الانخراط في صفوف التنظيمات الإجرامية .

خامساً : تساؤلات البحث:

انطلقت الدراسة الحالية من عدد من التساؤلات والتي يحاول البحث الإجابة عنها وهي :

1. هل الأساليب الأمنية المتمثلة في استخدام القوه والعنف وحدها كافية ومجدية في مواجهة ظاهرة المخدرات في المجتمع ومحاولة إخمادها والقضاء عليها.

2. هل نستطيع أن نعتبر أن الدولة بكافة مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية والمجتمع بشكل عام، يتحملان جزءًا من المسؤولية الاجتماعية في تشجيع وتغذية ظاهرة المخدرات في المجتمع من خلال عدم التركيز على الأنشطة الاجتماعية التي تخدم مصالح الشعب وترفع درجة رفاهيته، لمعالجة بعض المشكلات التي يواجهها الشباب خاصة والمتمثلة في الحد من البطالة والفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد والخدمات الصحية والتعليمية والسكنية وغيرها من الخدمات.
3. هل أن ما يجري على أرض الواقع من فساد إداري و محاصصة حزبية و وجهوية وقبلية في التعينات وإشغال بعض المناصب، فضلاً عن التهميش والإقصاء للآخر كلها عوامل تغذى وتشجع على السلوك الإجرامي المتمثل في التعاطي والاتجار والإدمان في المجتمع من قبل البعض، كل ما تقدم سنحاول الإجابة عليه في ثناياً هذا البحث .

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للبحث

سنحاول إلقاء الضوء على المفهومين الرئيسيين في هذه الدراسة, وهما تعاطي المخدرات و تجارتها :

تتضمن جريمة المخدرات من الناحية القانونية كل السلوكيات المخالفة للقانون، إذ تعرف على أنها: جريمة مقصودة ذات دافع اجتماعي ، عن طريق خلق الذعر و زعزعة النظام الأخلاقي, والقيمي , والسياسي القائم.(يزجي، 2002م، 70)، كما يعرف أيضاً من الناحية القانونية " كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة تستهدف دمار صحة فردا أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أو إيقاع الإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة، بغية الإخلال بالوضع الأمني أو استقرار الوحدة الوطنية أو إثارة الفوضى تحقيقاً لغايات إجرامية ".(القيسي، 2012م، 44).

من المنظور النفسي يعرف تعاطي المخدرات : ضرب من العدوان المرضي، ونمط من السلوك الإجرامي الذي يمارس ضد الشرعية والقانون والعرف وضد الأداة الشرعية الحاكمة فالتعاطي سلوك مرضي يمثل أنموذج للسلوك المنحرف في الشخصية من الناحية الوجدانية بسبب ضغوط الإرادة المهزومة، يحاول الوصول إلى أهدافه بطرق غير مشروعة (العيساوي، 2004م، 336).

ويعرف الاتجار في المخدرات بأنه: بيع مواد ضارة للجسم أو العقل، بطريقة التي تحاول بها جماعة منظمة أن تحقق أهداف ربحية عن طريق استعمال الوسائل الغير المشروعة, وبهذا فهو ينتهك

القواعد الأساسية للسلوك الإنساني ويتجاوز على حقوق الإنسان من أجل غايات ربحية تهدد الوجود الإنساني (بدوي، 1982م، 150)، ويعرف عند علماء الاجتماع: بأنه: استعمال الوسائل المخالفة للقيم الاجتماعية، والدينية وانتهاك المعايير الاخلاقية؛ لأجل إحداث حالة من الثراء الاقتصادي تعبيراً عن اشباع مكانة اجتماعية مضطربة في المجتمع (الطرطوري، 2006م، 47)، وبناءً على التعريفات السابقة نستطيع أن نصوغ تعريفنا الإجرائي لظاهرة المخدرات بأنها: كل فعل مادي أو معنوي غير مشروع تعاطياً، وتجارةً, يثير الرعب والقلق بين المواطنين في المجتمع الليبي، وفي زمن معين يقوم به أفراد أو جماعات معينة تتخذ من العامل النفسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي غطاءً لها لتنفيذ تلك الأعمال وصولاً إلى غايات معينة.

ويعتبر سلوك المتعاطي كل سلوك أو فعل يتضمن الخلل العقلي والنفسي الاجتماعي (أبوالفضل، 1972م، 22)، وهو سلوك يجعل شخصية الفرد موسومة بالانحراف بطريقة غير واعية (اسكندر، 1979م، 275)، كما أنه يخلق حالة إحباط تؤدي إلى سلوك مصحوب بتوتر ويحوي على نية سيئة لإلحاق ضرر مادي ومعنوي بكائن حي في شكل ايذاء اجتماعي أو نفسي، يهدد الطبيعة الإنسانية. (محفوظ، 2004م، 63).

واستخدام التهديد القيمي وهو مصطلحاً شاملاً لجميع الأشكال التدميرية للطاقات الشبابية (جونسن، 1954م، 264).

واليوم تمثل ظاهرة المخدرات الوسيلة الغالبة من وسائل الدمار التي تستخدمها الجماعات الإجرامية في عملياتها، من ثلاثة اتجاهات وهي:

- الاغراء المادي أو المعنوي.
- الاغراء بحل المشاكل النفسية والاجتماعية .
- أحداث الجرائم بشكل مقصود من أجل تحقيق الأهداف (عبدالفتاح، 2005م، 69).

لقد عرفت ظاهرة المخدرات في جميع المجتمعات والحضارات قديماً وحديثاً، فهي لا ترتبط بمجتمع ولا ثقافة ولا دين ولا شعب معين.

إن ظاهرة المخدرات غالباً ما تكون نتاجاً للثقافات المتطرفة السائدة في المجتمعات و ترتبط بكل مؤسسات البناء الاجتماعي، فأي خلل في تنظيم تلك المؤسسات يشكل تربة خصبة لنمو السلوك الإجرامي، فالنظام السياسي مثلاً اذا أراد الاستئثار بالسلطة السياسية فأنه سوف لا يتهاون في استخدام كل وسائل العنف لإبعاد ما يعكر صفواه وتحقيق غرضه هذا، وقد شهد تاريخ ليبيا الحديث صوراً متعددة لهذا النوع من المرض ، حيث أخذ المرض شكلاً أكثر خطورة من حيث الوسائل والأهداف والتدمير من خسارة الشباب لأنفسهم (القيسي، 2012م، 43).

ففي التعاطي تكون العلاقة مباشرة بين الفاعل والمتعاطي، بينما في الاتجار غالباً لا توجد علاقة بين الفاعل والمتعاطي . وفي الاتجار يمكن استخدام وسائل غير قانونية كالأسلحة النارية . (القيسي، 2012م،46).

المحور الثالث: النظرية المفسرة للدراسة

نظرية الفرصة المتباينة (كلوارد اوهلن Cloward Ohlin): والنظرية هي محاولة للاستفادة من نظرية (ميرتون) عن الانومي التي تهتم بتحديد المصادر الاجتماعية للانحراف ونظرية (سذرلاند) عن المخالطة الفاصلة التي تهتم بكيفية انتقال السلوك المنحرف إلى الأفراد والجماعات من خلال عملية التعلم. وتهتم نظرية " كلوارد أوهلن "(بصفة أساسية) بتفسير ظهور الجماعات المنحرفة في الطبقات الدنيا، والعوامل المؤدية إلى ظهور ثقافات مختلفة من الثقافات الفرعية المنحرفة. وإذا كانت نظرية الأنومي عند "ميرتون" قد ذهبت في تفسيرها للسلوك المنحرف إلى التناقض بين الأهداف التي تقول بها ثقافة المجتمع، و بين الوسائل المشروعة لتحقيقها، يؤدى إلى ظهور أنماط من الاستجابة المنحرفة، فإن نظرية الفرصة المتباينة عند "كلوارد أوهلن " تضيف بعد أخر هو مدى توافر الفرص أمام بعض الجماعات التي تشغل أوضاعاً معينة في البناء الاجتماعي لتحقيق أهدافها بالوسائل المنحرفة .

تهتم هذه النظرية بتفسير العلاقة بين الضغوط البنائية وبين تشكيل الجماعات الإجرامية في الطبقات الاجتماعية(الدنيا والوسطى). توضح هذه النظرية ان الشباب في المجتمع لاسيما الذين يملكون المهارات والقدرات العالية التي تؤهلهم في تحقيق الأهداف والقيم والتي يؤمن بها المجتمع، إلا انه على الرغم من تلك الإمكانيات التي يمتلكونها فانهم عاجزون عن تحقيق تلك الأهداف والقيم، وذلك لان المجتمع لا

يتيح الفرص الاجتماعية بدرجة متساوية بين جميع أفراده (السامري، 2009م، 218)، وتتضمن نظرية الفرصة المتباينة بعدين أساسيين هما:

أ. تحقيق الأهداف بالوسائل الشرعية مرتبط بتوفير تلك الفرص الشرعية.
ب. تحقيق الأهداف بالوسائل الإنحرافية مرتبط بتوفير الفرصة الانحرافية.

وتذهب نظرية الفرصة المتباينة في تفسيرها للسلوك المنحرف إلى أن شباب الطبقة الدنيا والوسطى في المناطق الحضرية يعيشون في عالم يعانى من انفصال كبير بين الآمال والأهداف وبين الفرص المشروعة لتحقيق تلك الأهداف، مع وجود فرص منحرفة (في نفس الوقت) متاحة لشباب هذه الطبقة المحرومة لتحقيق هذه الأهداف.

ويذهب " كلوارد أوهلن " إلى أن ذلك التناقض بين الرغبة في تحقيق الأهداف وانعدام الفرص يتيح نوعين من الحلول هما: الحل الجماعي، والحل الفردي، فإذا كان فشل الأفراد في تحقيق أهدافهم مرتبط بالبناء الاجتماعي العاجز عن توفير الفرص العادلة لأفراده، فمن المحتمل ان يتجه .هؤلاء الأفراد إلى البحث عن حل (جماعي) ويتمثل ذلك بالثقافة الخاصة الجانحة . أما إذا اتسم الفشل في تحقيق الأهداف بالطابع الفردي أو الشخصي، فإن الفرد يبحث – حينئذ– عن حل فردى لمشكلته (السامري، 2009م، 220)،

قسم "كلوارد أوهلن " الثقافة الفرعية المنحرفة إلى ثلاثة أنماط رئيسية هي: الانسحابية والصراعية والإجرامية.: (عبدالعظيم، 2019م، 20 –23).

1– الثقافة الفرعية الإجرامية: يتطلب استمرار الثقافة الفرعية المنحرفة تأييداً وتعزيزاً من البيئة، وتوافر نمط تكاملي بين المجرمين وبين مستويات العمر المختلفة للمجرمين، نظراً لأن عملية تعلم السلوك الإجرامي واكتساب المهارات والخبرات الإجرامية تتضمن مجموعة من أنماط العلاقات يتم من خلالها نقل وتعلم الخبرات من مستوى عمري إلى مستوى عمري آخر. ويذهب "كلوارد أوهلن " إلى أنه بين شباب الطبقة الدنيا غالباً ما توجد أمثلة ناجحة لنماذج السلوك الإجرامي ؛ حيث يُعد كبار المجرمين ظاهرة ناجحة تدفع الشباب إلى الاحتذاء بهم والتقرب إليهم. وفي نفس الوقت يرغب كبار المجرمين في إقامة علاقات ودية مع هؤلاء الشباب. على أنه يجب التأكيد على أن عملية التعلم بمفردها لا تعنى أن

الفرد يستطيع أن يمارس بنجاح الدور الذى تم تدريبه عليه، فالبناء الاجتماعي يجب أن يتيح ويقدم الفرصة لممارسة هذا الدور، كما أن الأدوار الإجرامية لا يمكن أن توجد أو تستمر إذا لم يكن هناك نسق من العلاقات المعقدة المتبادلة بين المجرمين والأسوياء يؤدى إلى قيام الثقافة الفرعية المنحرفة.

كما يرتبط النموذج الفرعي الإجرامي في رأى " كلوارد أوهلن " بظروف حياتية أساسية هي مصدر وجوده وسبب استمراره، منها طبيعة الحي، وخصائص الموطن السكني، ونوع السكان، والمتغيرات الديموغرافية، والمستوى الاقتصادي والاجتماعي، وشكل التدرج الطبقي، ونوع البناء الأسرى والعلاقات التي تربط الآباء بالأبناء، والطابع المهني السائد بين الآباء. هذه الشروط وغيرها تفيد بأن تبني الفرد للثقافة الإجرامية لا يأتي نتيجة ميل شخصي أو استعداد خاص عند بعض الأفراد دون غيرهم.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول، ان إحساس بعض أفراد الطبقة الاجتماعية(الدنيا والوسطى) بالحرمان والتفرقة الاجتماعية والتهميش قد يولد حقدا أو كراهية ضد الأفراد والجماعات وكافة المؤسسات التي يتكون منها المجتمع . وتحت ضغط تلك المشاعر المصحوبة بالحرمان واللا مساواة يشعر الأفراد بانهم عاجزون عن إشباع حاجاتهم أو تحقيق أهدافهم على الرغم من امتلاكهم للمهارات والإمكانيات والمؤهلات، حيث ان الفرص الاجتماعية مغلقة أمامهم لأسباب عديدة.

ومن المحتمل وتحت ضغط الحاجات المادية والنفسية وضغط مشاعر الحقد والكراهية قد يلجا بعض الأفراد إلى تحقيق أهدافهم بالسبل غير المشروعة(اجتماعيا أو قانونيا)، هذا من جانب، ومن الجانب الأخر، ان السبل غير المشروعة متاحة أمامهم، كما ان البيئة التي يتواجدون فيها مواتية لتعلم السلوك الإجرامي وممارسته أيضا. وعليه يمكن القول ان جماعات المخدرات وفرت فرصة ووسيلة غير شرعية للجوء بعض الأفراد إليها لاسيما العاطلون عن العمل أو الذين يعانون من الفقر والفاقة والحرمان أو الذين يعانون من أمراض نفسية أو المتهمين بارتكاب جرائم جنائية. ولا يمكن أن نتجاهل بعض المعارضين للعملية السياسية.

2- الثقافة الفرعية الصراعية: تتميز الثقافة الفرعية الصراعية بالعنف ؛ فالمكانة في المجتمع يتم تحقيقها من خلال استخدام القوة، أو على الأقل التهديد باستخدامها، وتُعد الثقافة الفرعية الصراعية من أخطر أشكال الثقافة الفرعية المنحرفة، نظراً لما يترتب عليها من أخطار وأضرار تهدد حياة أفراد المجتمع وممتلكاتهم. ويرى " كلوارد أوهلن " أن المناطق المنهارة سيئة التنظيم تُعد بيئة مناسبة وصالحة لظهور

وانتشار الثقافة الفرعية الصراعية. فحينما يسود المجتمع حالة من التفكك وسوء التنظيم وانعدام المساواة والعدالة الاجتماعية مع انعدام الوسائل المشروعة لتحقيق تلك الأهداف ، الأمر الذى يترتب عليه لجوء الأفراد إلى الثقافة الفرعية الإجرامية لتحقيق أهدافهم. لكن نظراً لاتسام تلك المناطق بالتفكك فلا توجد بها أنساق الفرص الإجرامية لعدم وجود تكامل بين حملة القيم الإجرامية وبين حملة القيم التقليدية، الأمر الذى يؤدى في النهاية إلى ظهور الثقافة الفرعية الصراعية. تُعد الثقافة الفرعية الصراعية نتيجة للشعور (في المناطق المنهارة) بالإحباط والحرمان ليس من الفرص التقليدية المشروعة فقط، ولكن أيضاً من الفرص الإجرامية.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول ان الثقافة الخاصة الصراعية تعد من اشد الثقافات خطورة في ارتكابها الأعمال العنيفة والإجرامية , مثل جريمة المخدرات ، وذلك لما تضمره من حقد وكراهية سرعان ما تتفجر حين يتم التصادم مع المواقف الاجتماعية .

ان التغيير السياسي الذي حدث في ليبيا عام 2011، وما ارتبط به من ضغوط اقتصادية افرز العديد من الظواهر الصراعية، اذ تشكلت ثقافة تميزت بحقدها وكراهيتها للمجتمع باسره. وتضم الثقافة الصراعية كل المعارضين وغير المعترفين في العملية السياسية، وتضم أيضا بعض أعضاء أجهزة الكيانات المنحلة، وربما شكلوا هؤلاء ثقافة صراعية ليس بسبب دوافع مادية وإنما بسبب فقدانهم لامتيازاتهم ومكانتهم الاجتماعية وضيق الفرص الاجتماعية بفعل بعض القوانين كالمساءلة والعدالة .

وكما تضم الثقافة الصراعية الأفراد الذين يعانون من الفقر والحرمان والتهميش، كل هؤلاء الذين شكلوا ثقافة صراعية لديهم الاستعداد النفسي لارتكاب الأعمال الإرهابية أو دعمها بموارد مالية.

3- الثقافة الفرعية الانسحابية: تتميز الثقافة الخاصة الانسحابية باتجاه أعضائها نحو الانعزال عن المجتمع، وعدم ممارسة أي سلوك إيجابي داخل المجتمع، وعادة ما يتسم هؤلاء باللامبالاة وعم الاهتمام بما يدور حولهم، كما تنتشر بينهم ظاهرة تعاطي المخدرات والمسكرات.

ان الفعل الانسحابي، يعد نتيجة للفشل المستمر والعجز عن تحقيق الأهداف بالوسائل الشرعية، وعدم القدرة على استخدام الوسائل الإنحرافية أيضا، فالفرد هنا يواجه الفشل مرتين، الأولى: عندما يحاول استخدام الوسائل الشرعية لتحقيق أهدافه، والثانية: عندما يحاول اللجوء إلى الوسائل الإنحرافية. ولحل

هذا الصراع فانه يتخلى عن الأهداف والوسائل ويسعى إلى الانسحاب من المجتمع. وهناك عاملان أساسيان في ظهور النمط الانسحابي هما:

أ. فشل الفرد المستمر في تحقيق أهدافه من خلال استخدام الوسائل الشرعية.
ب. عدم قدرة الفرد على استخدام الوسائل المنحرفة البديلة بسبب عوامل ذاتية تحول بينه وبين استخدام تلك البدائل المنحرفة. (السامري وآخرون، 2010م، 56).

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول، ان الثقافة الانسحابية تعاني الفشل المزدوج بوصفها لم تتمكن من إشباع حاجاتها وتحقيق أهدافها لا بالوسائل الشرعية ولا بالوسائل الانحرافية بسبب نقص قدراتهم وإمكاناتهم الشخصية، لذلك انسحبوا من الحياة الاجتماعية. لكن خطورة هؤلاء تكمن في سرعة انجرافهم أو تجنيدهم نحو عصبات المخدرات ، إذ في بادئ الأمر يمكن ان تقدم لهم الإغراءات المادية بغسيل أدمغتهم بأفكار عقيمة (محمد، 2015م، 73).

المحور الرابع: أسباب جرائم المخدرات ودوافعها

إن السلوك الإجرامي لا يمكن أن يكون ثمرة عامل واحد فحسب، (فردياً أم جماعياً)، وإنما هو تظافر العوامل الفردية والاجتماعية معاً، فالسلوك الإجرامي (المخدرات) ينشأ داخل المجتمعات ويرتبط بها، فالنظم الاجتماعية والبناء الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي ومختلف عناصر البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتعليم والثقافة ووسائل الإعلام والدين والأسرة مرتبط بالجريمة أيضاً.(الحسن، 2005م، 363)، وتقتضي الظروف العصرية وما تتسم به من تعقيد وتشابك وصراع أن تكون النظرة لجريمة المخدرات نظرة شمولية، تأخذ في الحسبان جميع الظروف والمتغيرات والعوامل والمؤثرات المحيطة بالسلوك الإجرامي، ويجب ان تكون الرؤية لجرائم المخدرات علمية وموضوعية، مع البحث عن الأسباب التي تكمن وراءها.

سنحاول في هذا المحور تناول أسباب جرائم المخدرات ودوافعها وفقا للمحاور الأتية:

أولا: الأسباب السياسية لنشوء ظاهرة المخدرات :

لاشك ان طبيعة الأنظمة السياسية المعاصرة على تباينها والاختلافات بينها لها صلة بظاهرة المخدرات، ولعل من التفسيرات الشائعة أن الأنظمة السياسية المستبدة شمولية كانت أو سلطوية تعد بممارستها القمعية أحد أسباب انشار المخدرات، حينما يفقد الفرد حقوقه، وتنتهك كرامته وحين يعتدى عليه أو على أفراد أسرته، فانه يضمر العداوة والكراهية والحقد في نفسه، ويحاول أن يقتنص الفرص المناسبة للرد في شكل تعاطي وتجارة مخدرات (العمر، 2004م، 18).

ويمكن تقسيم الأسباب السياسية لنشوء ظاهرة المخدرات إلى مجموعتين:

1- الأسباب السياسية الخارجية (الدولية): مما لا شك فيه أن للأوضاع التي يمر بها المجتمع الدولي وما طرأ عليها من تغيرات متلاحقة من قيم وأفكار من تأثير على سلوكيات بعض الأفراد والدول على حد سواء، مما أدى إلى ظهور بعض الظواهر الجديدة على المجتمع الدولي ومنها سهولة الحصول على المخدرات. وأسباب ذلك يعود إلى ما يأتي:

أ- العولمة: تعد من اهم أسباب انتشار ظاهرة المخدرات في العالم المعاصر، فقد زادت العصابات المروجة للمخدرات خلال السنوات الأخيرة الماضية بشكل لا مثيل له، نتيجة استغلال هذه العصابات الأنترنت في الترويج للمخدرات في مختلف دول العالم. فالعولمة وفرت المناخ الملائم لنمو ظاهرة المخدرات بكل أشكالها ومقوماتها، لأنها توفر الوسائل التي تحقق انتشار هذه الظاهرة في العالم باسره. وكما أشارت احدى التقارير الصادرة من الأمم المتحدة، ان التطور السريع في تقنية الاتصالات زاد في معدلات المخدرات نتيجة سهولة الحصول على التكنولوجيا والتزود بالمعدات الفنية المتطورة . (ايمان، 2018م، 116).

ب- دور مخابرات بعض الدول في خلق وتشجيع بعض عصابات المخدرات وتمويلها لتعمل لحسابها من اجل إشاعة وتحريك العنف في بعض الدول وتأجيج الغليان والعنف تحت تأثير المخدرات بما يخدم أغراضها السياسية.

ج- استخدام آفة المخدرات كبديل عن الحرب التقليدية بوصفها اسرع تأثير واقل تكلفة للحصول على مكاسب وامتيازات سياسية على المستوى الدولي. يجعل من مصلحة القوى الكبرى استمرار عدم الاستقرار

والتوتر في بعض مناطق الدول النامية والفقيرة، كما تستخدم الجماعات الاجرامية للتأثير على مواقف تلك الدول سياسياً حتى تكون في خدمة صالحها.

2- الأسباب السياسية الداخلية: ويمكن حصرها بالنقاط التالية:

أ- تتسم المؤسسة السياسية في ليبيا بمجموعة من السمات السلبية التي خلقت مناخاً مواتياً لظهور وتنامي الاجرام بين فئات المجتمع الليبي ومن ابرز هذه السمات ما يأتي (القيسي، 2012م، 116).

- عدم استقرار تلك المؤسسة، فهي لازالت تمر بعملية تغيير على مستوى أبنيتها التنظيمية والمؤسسية، ولم تعتمد بعد برامج سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ذات أهداف تخدم المجتمع.
- إنها مؤسسة تابعة تدور في فلك مصالح تبعيتها.
- هي مؤسسة تسلطية في أفعالها، ديمقراطية في أقوالها، لا تعتمد التعددية الحقيقية في العملية السياسية، بل تعتمد التعددية الشكلية(تعددية المحاصصة التوافقية) باطر ديمقراطية شكلية أيضا.
- مؤسسة محدودة الفاعلية، حيث إنها عجزت عن تقديم الخدمات الأساسية التي تمس الحاجات الأساسية لعموم الشعب الليبي وتحقيق الأمن المجتمعي والعدل والتسامح، الأمر الذي حفز منطق القوة والعنف في التعامل مع الآخر.

ب- تضييق دائرة الديمقراطية أو انعدامها، ان فقدان الحياه الديمقراطية الحقيقية يؤدي إلى تهميش بعض الفئات الاجتماعية والسياسية واستبعاد الأقليات والفئات المعارضة و حركات الرفض وتخلق جوا من الشعور بالظلم، مما يدفع هؤلاء المظلومين إلى الانخراط في العمل الاجرامي مثل تعاطي المخدرات .

ج- تدني مستوى المشاركة السياسية وخاصة بالنسبة للشباب، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس المواطن بما في ذلك الحياة اليومية سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو الحي السكني أو العمل أو عن طريق العضوية الفعالة في التنظيمات الرسمية وغير الرسمية. فشباب اليوم بعيدون عن الممارسة السياسية بمعناها الواسع والمتمثلة في القدرة على إبداء الرأي والحوار حول المسائل الحياتية الحاضرة والمستقبلية لتلك الشريحة المهمة من المجتمع، مما يخلق شعوراً بالتهميش والإهمال وضياع المستقبل وبالتالي يولد ردود أفعال سلبية لدى البعض من هؤلاء تتسم بالعنف والانتقام من المجتمع في شكل تعاطي للمخدرات.

د- غياب البرنامج الوطني الموحد. والمتمثل بعدم توافق شركاء العملية السياسية في ليبيا في وضع برنامج وطني موحد مما عمق الخلافات بينهم مما شجع الدول الإقليمية لليبيا إلى دعم بعض أطراف العملية السياسية لمصلحتها الخاصة. عامل آخر شجع على جرائم المخدرات بكافة أشكالها .

هـ- ضعف بناء مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية وخصوصا بعد تشكيلها بعد عام 2011والذي أستند الى نظام المحاصصة الجهوية والعشائرية والحزبية. وهذا ما هيأ الظروف الملائمة لاختراق تلك الأجهزة من قبل المجرمين.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية:

مما لا شك فيه ان تدهور الأوضاع الاقتصادية يعد سبباً جوهرياً في تنامي وتفاقم الظواهر الإجرامية ومنها العمليات في بيع المخدرات وتعاطيها إذ ان تدهور الأوضاع الاقتصادية يقترن بالسياسات الاقتصادية الخاطئة التي ينتهجها النظام السياسي القائم، تلك السياسات التي تسهم بدرجة أو بأخرى في اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء وبين الذين يملكون والذين لا يملكون وما يتمخض عن ذلك من حقد وكراهية بين طبقات المجتمع قد تدفع البعض منهم نحو تعاطي المخدرات والاتجار بها. (محمد، 2015م، 56 – 57).

عموماً يمكن حصر بعض الأسباب والعوامل الاقتصادية التي تقف وراء تنامي ظاهره المخدرات في مجموعتين من العوامل الخارجية والداخلية:

1- العوامل الخارجية: بالنظر لتعدد المداخل التي يمكن من خلالها معرفة وتشخيص ظاهرة المخدرات اقتصادياً على المستوى الخارجي، يمكن الإشارة إلى ان الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد شكلت لجنة متخصصة لدراسة الدوافع والأسباب التي تقف وراء انتشار ظاهرة المخدرات اقتصادياً وقد حددت ما يلي: (سيد، 2000م، 126).

أ- استمرار وجود نظام اقتصادي دولي جائر يمكن ان يقود إلى خلق حالة من الغضب والعداء المستمرين بين مختلف شعوب العالم.

ب- الاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية الوطنية والذي يمكن ان ينتج بفعل ظاهرة التبعية.

ج- هيمنة الدول الكبرى على الاقتصاد العالمي.

د- سياسات الدول المتقدمة والتنافس والصراع الذي تشهده الساحة السياسية الدولية، وظاهرة التبعية التي أدت إلى بروز أساليب متعددة لارتكاب جرائم المخدرات تعبر عن حالة الرفض للتبعية وللاستعمار والاستغلال على المستوى الدولي.

هـ- السياسات المتبعة من قبل المؤسسات المالية والدولية، وبالأخص صندوق النقد والبنك الدوليين عبر برامجهما المتمثلة بالإصلاح الاقتصادي والمشروط بأتباع سياسات معينة من قبل البلدان المطبقة لتلك البرامج. إذ ان تطبيق هذه البلدان لتلك البرامج قد أدى إلى سوء توزيع الدخل وتدهور القدرة الشرائية واتساع رقعة الفقر والتهميش وزيادة البطالة، مما أدى إلى زيادة معدلات جرائم المخدرات في تلك الدول.

2- العوامل الداخلية: وتكمن في بعض الأسباب والمشاكل الرئيسية التي يفرزها المجتمع وهي:

أ- البطالة وخصوصا بطالة الخريجين من الجامعات والمعاهد: تعد البطالة من أهم الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الدافعة للشباب نحو ارتكاب الجريمة، فالفرد العاطل عن العمل بما لديه من غضب على المجتمع وما يراه من حياة الترف للأغنياء وما يعانيه من فراغ ذهني، يجد بيئة صالحه للعمل في تنظيمات المخدرات ، فالشاب الذي ليس لديه فرصة عمل يمكن ان يكون هدفاً سهلاً لمختلف الاتجاهات الاجرامية.

ب- انتشار العشوائيات: أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في ليبيا في السنوات الأخيرة إلى زيادة حركة الهجرة من الريف إلى المدينة وانتشار الأحياء العشوائية الفقيرة في بعض مدن ليبيا، والسكن في مناطق لا تتوفر فيها ادنى مستويات المعيشة والخدمات الضرورية، مما يولد لدى ساكنيها وخصوصاً الشباب القهر من الوضع الاجتماعي الذي هم فيه مما يكون ذلك حافزاً لبعضهم إلى الانحراف أو ارتكاب أعمال إجرامية

ج- تفاقم مشكلة (الولاءات الفرعية) مقابل ثقافة الإنجاز في المجتمع الليبي وخاصة ما يتعلق بالتوظيف في القطاع الرسمي. فأغلب الوظائف التي يحصل عليها بعض الشباب الليبي تتم من خلال المحسوبية أو الولاء القبلي أو المناطقي أو دفع رشوة. فضلا عن، حصر التعيينات في القطاع العام بالانتماء إلى الأحزاب السياسية المتنفذة وفقا لمبدأ المحاصصة السياسية والعرقية. مما أدى إلى حجب التعينات عن

عدد كبير من خريجي الجامعات والمعاهد. مما قد يدفع بعض الشباب إلى جريمة المخدرات كأسلوب للاحتجاج على تلك الأوضاع المزرية.

د- فشل سياسات توزيع الثروة وتوزيعها بشكل عادل، حيث اتسمت بالانحيازية لفئة دون أخرى، حيث احتكرت السلطة ومقربيها للثروة والفعاليات الاقتصادية، وادى ذلك إلى ان يخسر المجتمع الليبي طبيعة الترتيب الهرمي للمجتمع، وأصبحت الطبقة الوسطى في حكم الملغاة، مما افقد المجتمع صمام أمانه وحفز سخط الجماعات المتضررة ومهد لخلق بؤر من التوتر يمكن ان تنفجر في أي لحظة.

هـ- الفساد الإداري والمالي: ولاسيما فساد القوى السياسية كالمشاريع الوهمية، ان فساد القوى السياسية يولد لدى الناس المحرومين شعور بالعنف والعدوانية وقد يتخذ جريمة المخدرات صورا عديدة منها السلب والنهب والاختطاف (مقابل فدية) توظف في العمليات الإنحرافية .

و- التخلف: تشكل البيئات المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا بيئات خصبة للفكر المنحرف، والناتجة من السياسات الاقتصادية للدولة وإهمالها لبعض المناطق وعدم أحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، وان التخلف هو نتاج لهذه السياسات الاقتصادية غير العادلة في تركيزها على بعض المناطق وإهمالها لمناطق أخرى، مما يؤدي إلى خلق فجوة تتسع تدريجيا بين الأغنياء والفقراء وبين المتعلمين وغير المتعلمين، وبالنتيجة ظهور فئات كثيرة من السكان تحس بالتهميش والظلم الاجتماعي مما يحفز الشباب نحو جريمة المخدرات .

ثالثا: الأسباب الاجتماعية:

تعد الأسباب الاجتماعية وليدة ونتاج تدهور الأوضاع الاقتصادية، فالتفكك الاجتماعي والأسري والعنف والجريمة، تعد متغيرات أساسية في الانتماء للجماعات الإنحرافية الممارسة لجرائم المخدرات . كما إنها في الوقت نفسه هي وليدة ونتائج الظواهر الاقتصادية كالتخلف والفقر والجريمة. لذا يمكن القول ان العجز في إشباع الحاجات الأساسية أو اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، فضلا عن سوء توزيع الثروة وعمليات الفساد الإداري والمالي المرتبط بفساد القوى السياسية، كلها ظواهر اقتصادية اجتماعية تولد الحقد والكراهية بين الفئات الاجتماعية، كما تفجر عنفا وصراعا دمويا قد يتخذ إشكالا متعددة ،

وفضلا عما تقدم هناك عدد من الأسباب الاجتماعية الأخرى قد تدفع الشباب إلى الانضمام إلى الجماعات الإنحرافية وهي:

1- ضعف عملية التنشئة الاجتماعية وضعف الرقابة الأسرية، واختلال أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة من قبل الأبوين اتجاه أبنائهم كالإفراط في التدليل أو الإهمال أو عدم الموازنة في أساليب الثواب والعقاب أو انشغال الأبوين عن أبنائهم بالعمل أو بالسفر أو تفكك الروابط الأسرية بالطلاق أو الانفصال أو الموت، كلها متغيرات أساسية تسهم في انتمائهم للجماعات الممارسة لجريمة المخدرات . كون هؤلاء الأبناء مازالوا في أطوار عمرية غير مدركة لكل ما يحدث، وهذا ما يسهل عمليه انجراف البعض مع تلك الشبكات الإنحرافية تحت ضغط إشباع الحاجات النفسية أو العاطفية أو المادية في شكل تعاطي أو تجارة مخدرات(الطرطوري، 2006م، 33).

2- ظهور الجماعات المتطرفة : شكل انهيار المؤسسات السياسية في ليبيا عامل توفير بيئة مناسبة داخلية لظهور جماعات إسلامية متطرفة مزقت النسيج الاجتماعي للمجتمع واصبح الليبي يقتل على الهوية بدون معرفة السبب. ولعبت دول الجوار دورا سلبيا في تغذية العنف بما ينسجم وأهدافها الشريرة في ليبيا . مما جعل ليبيا ساحة مفتوحة لصراع القوى الإقليمية بأدوات ليبية وهذا ما يشير إلى تقديم الانتماءات والهويات الفرعية والإقليمية على الانتماء والهويات الوطنية كان عامل من انشار ظاهرة المخدرات. (القيسي، 2012م، 139).

3- فقدان الثقة بالمجتمع والدولة. لقد كان من بين أهداف الحرب والاحتلال هو تدمير قيم وتقاليد وأخلاق المجتمع الليبي . ان أول هذه القيم التي اهتزت هي زعزعة ثقة المواطن بمجتمعه ودولته. فالفرد الليبي اليوم يحمل في ذهنه صورة كونها عن مجتمعه انه مجتمع ضعيف وهش يعاني من انحلال في كافة الأبنية الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية. وأضحى الليبي اليوم ينظر إلى مجتمعه انه مجتمع مفكك لا يملك أية اطر تعبر عن تطلعاته وطموحاته المستقبلية في الحياة. مجتمع ينتشر فيه الفساد المالي والأداري، ومجتمع مقسم ولائه عرقي وجهوي. فالحكومات التي جاءت بعد 2011 قد فشلت في ضمان الحد الأدنى من الأمن الإنساني للفرد الليبي وإقامة حكم القانون النزيه والعادل وتوفير الخدمات. هذه الصور السلبية قد تقود بعض المواطنين إلى سلوكيات وممارسات تؤثر سلبا في النظام الاجتماعي

كظواهر المخدرات وقد يصل الحال إلى فلتان أمني واجتماعي خطير للغاية إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك القضايا المطروحة. (الفلاحي، 2018م، 83).

4- استسهال عنصر التخوين بين فئات المجتمع الليبي . نتيجة ضعف الثقة بين أطراف العملية السياسية على الساحة الليبية أدت إلى تأزم الوضع العام في المجتمع. هذا الأمر شجع على استسهال عنصر التخوين بين فئات المجتمع من أفراد وجماعات وأحزاب سياسية، واعتماد مبدأ (من ليس معي فهو ضدي (خائن) وهذا المبدأ ساهم في انتشار ظاهرة العنف في المجتمع الليبي . وقد استغل هذا المبدأ من قبل الجماعات الانحرافية بارتكاب جرائم قتل للأشخاص باسم الحقوق المادية . (الفلاحي، 2018م، 87).

5- ظاهرة التسول وتفاقم ظاهرة أطفال الشوارع: ان ارتفاع معدلات البطالة ثم الفقر والجوع، أدى إلى انتشار ظاهرتي التسول وعمالة الأطفال المبكرة حيث انتشرتا بشكل جماعي مقلق واتخذت صيغة منظمة ودائمة، من خلال قيام عائلات بكاملها بعملية التسول في هذا الشارع أو تلك المنطقة وبأساليب متنوعة، ويرى الباحث ان عدم وجود ضمانات كافية وعادلة للفئات الفقيرة والعاطلة عن العمل من حيث توفر نظام الحماية الاجتماعية يوفر حدودا إنسانية لمعيشة العاطلين عن العمل وخصوصا الشباب، ان استمرار هذه الحالات وما يرافقها من حرمان ومعاناة قد تدفع بعض الأفراد من هؤلاء إلى الانحراف وممارسة جرائم المخدرات .

6- القمع والتهميش السياسي الذي يمارس من قبل بعض اطراف العملية السياسية، يفقد الفرد ثقته بالدولة والأمل في الإصلاح وتحسن الأحوال وشعور بعض مكونات المجتمع بالمظلومية وقلة الاهتمام والكبت وفقدان الدولة إلى شرعيتها وسيادتها بنظرهم والانسحاب من الانتماء إلى الهويات القومية والوطنية إلى الهويات الفرعية.

7- ضعف الشعور بالانتماء للوطن وعدم وجود الديمقراطية الحقيقية وانتهاك حقوق الأنسان والحريات الشخصية كلها متغيرات أساسيه في تنامي ظاهره المخدرات .

رابعا: الأسباب الأمنية:

من الأهداف الرئيسية للعصابات الاجرامية هو زعزعة استقرار الدولة والمجتمع والنيل من امنهما وسلامتهما معا، لخلق حالة من عدم الأمان والاستقرار. ويبدو من خلال دراسة ظاهرة جريمة المخدرات ان هناك أسباب أمنية تساهم في توسيع الخلل الأمني في المجتمع وتوسيع ظاهرة المخدرات ومن أهمها:

1- عدم كفاءة الأجهزة الأمنية للدولة وقدرتها على توقع جرائم المخدرات، فمكافحة المخدرات تتطلب حسا امنيا يتميز بالمقدرة عل توقع الحدث قبل وقوعه وذلك عن طريق جمع المعلومات وتحليلها.

2- عدم ثقة المواطنين بالأجهزة الأمنية: نتيجة انتشار حالات الفساد والرشوة بين بعض أعضاءها، مما تسبب في اطلاق سراح كثير من تجار المخدرات .

3- سيادة منطق القوة : توقع الليبيون في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية الموعودة التي جاء بها الاحتلال الغير مباشر، ان تتسم حياتهم بالألفة والاحترام وسيعيشون حياة مدنية سعيدة يسودها القانون. إلا ان ما حدث كان عكس ذلك. فقد عادت إلى الوجود (ثقافة القوة) وتحولت الأنماط السلوكية للأفراد إلى أنماط تتسم بالقوة وأنكار الآخر بل وصلت إلى حد التصفيات الجسدية. وقد انتشرت مظاهر ارهاب المجتمع بشكل كبير في المجتمع الليبي فهناك المليشيات الخاصة بكل حزب أو قبيلة ، الأمر الذي أضر النسيج الاجتماعي الليبي وشجع على ثقافة المخدرات تعاطياً وتجارةً . (الفلاحي، 2018م، 86).

خامسا: الأسباب الدينية:

1- معاناه العالم الإسلامي اليوم من انقسامات فكرية حادة بين تيارات مختلفة، ومرجع ذلك يعود إلى الجهل بالدين او الفهم الخاطئ للدين ومبادئه وأحكامه، والبعد عن التمسك بتعاليم الدين الصحيحة.

2- الفراغ الديني الذي يعيشه البعض: يعطي الفرصة للجماعات الانحرافية لشغل هذا الفراغ بالأفكار التي يروجون لها ويعتنقونها، كما ان غياب الحوار المفتوح من قبل علماء الدين لكل الأفكار المتطرفة ومناقشه الجوانب التي تؤدي إلى التطرف فالرأي يرسخ الفكر الانحرافي لدى الشباب نحو ظاهرة المخدرات.

3- اتهام الإعلام الغربي الثقافة الإسلامية بانها ترسخ في نفوس الأبناء كراهية الآخر والعداء، في الوقت الذي تتجاهل تلك المؤسسات تسليط الضوء على نظرة الغرب إلى المسلمين بانهم إرهابيون ومتطرفون، وقد يدفع هذا الحكم المجحف بعض الشباب إلى الابتعاد عن الدين والاتجاه نحو المخدرات .

الاستنتاجات العامة :

يتضح مما سبق أن جرائم المخدرات في ليبيا تعاطياً وإدماناً وتجارةً ، ماهي إلاّ انعكاساً لمجموعة أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية ودينية، ويتضح ذلك من خلال النتائج الآتية:

أولاً- الجانب السياسي: تجسدت الأسباب السياسية لنشوء ظاهرة المخدرات في مجموعتين خارجية وداخلية، فالأسباب الخارجية تمثلت بالأوضاع التي مر بها المجتمع الدولي وما طرا عليه من تغيرات متلاحقة من قيم وأفكار كان لها تأثير على سلوكيات بعض الأفراد والدول على حد سواء، مما أدى إلى تنامي ظاهرة المخدرات، وابرز تلك الأسباب: العولمة، واستخدام تفشي ظاهرة المخدرات كبديل للحرب التقليدية للقضاء على الطاقات الشبابية وتدمير عقولهم. أما الأسباب السياسية الداخلية: فتمثلت في ضعف المؤسسة السياسية وعدم استقرارها، وفقدان الحياه الديمقراطية الحقيقية، وتدني مستوى المشاركة السياسية وخاصة لدى الشباب، وغياب البرنامج الوطني الموحد، وضعف بناء مؤسسات الضبط الرسمية.

ثانياً- الجانب الاقتصادي: فهناك بعض الأسباب والعوامل الخارجية منها والداخلية، وتمثلت العوامل الاقتصادية الخارجية التي تقف وراء تنامي ظاهرة المخدرات في هيمنة الدول الكبرى على الاقتصاد العالمي، والاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية والوطنية، والسياسات المتبعة من قبل المؤسسات المالية الدولية وبالأخص صندوق النقد والبنك الدوليين عبر برامجهما المتمثلة في ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي والمشروط باتباع سياسات معينة من قبل البلدان المطبقة لتلك البرامج وما ألت إليه تلك السياسات إلى سوء توزيع الدخل واتساع رقعة الفقر والتهميش وزيادة البطالة. أما العوامل الاقتصادية الداخلية فتمثلت في: ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل خصوصاً بين الشباب خريجي الجامعات والمعاهد، وانتشار العشوائيات والأحياء الفقيرة نتيجة الهجرة من الريف إلى المدينة في بعض المدن، وتفاقم مشكلة ظهور اتجاهات الولاءات الفرعية في التوظيف في دوائر الدولة الرسمية وحصرها بالانتماء إلى الأحزاب السياسية المتنفذة وفقا لمبدأ المحاصصة السياسية والجهوية والعرقية، والفشل في توزيع الثروة بين المواطنين بشكل

عادل، والفساد الإداري والمالي، وبالنتيجة ظهور فئات كثيرة من السكان تحس بالتهميش والظلم الاجتماعي.

ثالثاً– الجانب الاجتماعي: اتضح أن هناك عدد من الأسباب قد تدفع بعض الشباب إلى تعاطي المخدرات وتجارتها وأهمها، ضعف عملية التنشئة الاجتماعية وضعف عملية الرقابة والمتابعة الأسرية، وظهور الجماعات المتطرفة، وفقدان الثقة بالمجتمع والدولة، واستسهال عنصر التخوين بين فئات المجتمع الليبي، نتيجة ضعف الثقة بين اطراف العملية السياسية، وبروز ظواهر اجتماعية اقتصادية كالتسول وعمالة الأطفال، والقمع والتهميش السياسي الذي تمارسه بعض اطراف العملية السياسية، وضعف الشعور بالمواطنة والانتماء للوطن.

أما في الجانب الأمني: فقد أتضح هناك أسباب أمنية ساهمت في توسع الخلل الأمني في المجتمع وبروز الإرهاب منها، عدم كفاءة الأجهزة الأمنية للدولة وقدرتها على توقع العمل الإرهابي، وعدم ثقه المواطنين بالأجهزة الأمنية، وعسكرة المجتمع.

رابعاً– الجانب الديني: فهناك بعض الأسباب تمثلت بمعاناة العالم الإسلامي اليوم من الانقسامات الفكرية الحادة بين التيارات الدينية المختلفة، والفراغ الديني الذي يعيشه البعض، فضلاً عن إتهام الإعلام الغربي الثقافة الإسلامية بأنها ترسخ في نفوس الأبناء كراهية الآخر والعداء. كل ما تقدم عوامل ساعدت وتساعد على تحفيز سخط الجماعات المتضررة ومهدت لخلق بؤر من التوتر وقد تدفع بعض الشباب إلى الانتقام واللجوء إلى الانحراف أو الارتماء في أحضان جماعات تجارة المخدرات لإشباع حاجاتهم المادية والمعنوية. وأن علاج تلك الأسباب لن يتحقق بالعمليات العسكرية فقط، وإنما بدراسة تلك الأسباب الحقيقية التي تولد الضبط النفسي والاجتماعي وتتحول إلى أسلوب هروبي في شكل ظاهرة مخدرات, لاقتراح أنجع السبل لمعالجتها.

التوصيات:

من خلال الاستنتاجات العامة يرى الباحث أن هناك عدة توصيات ينبغي أخذها بنظر الاعتبار من أجل الحد من ظاهرة المخدرات في المجتمع وهي:

1- ان إنهاء ظاهرة المخدرات لا يمكن إنهائها في عالمنا العربي بشكل عام والليبي بشكل خاص، إلا بقيام البدائل الديمقراطية التي تركز على المؤسسات الدستورية التي تحترم المواطن وتشاركه القرار، وإتاحة الفرصة للتعبير السياسي، وتداول السلطة، ونزاهة الانتخابات وممارسة الرقابة الشعبية، وذلك من أجل رفع الظلم والقهر الذي يعاني منه بعض الأفراد، ولا يتم ذلك إلا بإشاعة الاستقرار السياسي واتفاق الكتل السياسية على برنامج وطني موحد لتنمية روح المواطن وأدارك معنى الهوية .

2- المشاركة السياسية للشباب في اتخاذ جميع القرارات التي تمس حياة المواطن في جميع جوانب الحياة للإحساس بوجودهم كمواطنين .

3- تخفيض مثيرات تعاطي وتجارة المخدرات إلى أدنى مستوى، وذلك من خلال منع الظلم على المستويين الفردي والاجتماعي وإرساء العدل ومنع الفواحش والمنكرات وإرساء قواعد التكافل الاجتماعي و محاربة الفساد.

4- معالجة مشكلات المناطق العشوائية والمتخلفة في بعض المدن، والنهوض بها اجتماعياً واقتصادياً وخدمياً بهدف إحساس شرائح أبناء هذه المناطق بأنها لا تعاني من إهمال وتجاهل الدولة لهم، وبالتالي سينعكس على مشاركتهم الإيجابية في مواجهه ظاهرت المخدرات .

5- الاهتمام بتوفير فرص عمل للعاطلين الشباب وخصوصاً خريجي الجامعات والمعاهد، والتأكيد على قيمة العمل والكسب المشروع ونبذ فكرة جمع المال بغض النظر عن مصادره، وبالتالي تفويت الفرصة لعصابات المخدرات من كسب هؤلاء الشباب وإغرائهم بالمال.

6- اعتماد ألية رقابية صارمة للحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي المنتشر في مؤسسات الدولة، وهذا من شأنه أن يحد من انتشار ظاهرة المخدرات المتفشية في المجتمع.

7- انتهاج سياسات متوازنة للتنمية تقضي على الفقر أو تحد من مستوياته وإشاعة العدالة وقواعد القانون في العلاقات بين الناس من ناحية، وبينهم وبين الحكومات من ناحية أخرى.

8- من أجل تجفيف منابع ظاهرة المخدرات، العمل على تحسين ظروف العيش وإيجاد الحلول للبطالة وتحسين المساعدات الاجتماعية.

9- الالتزام بمبادئ المساءلة والشفافية والاعتراف بالحقوق العامة وكافة القيم الإنسانية العليا التي تتفق تماماً مع مبادئ الدين الإسلامي الذي ينبذ العنصرية ويمجد ثقافة التسامح والعدل والمساواة في الحقوق والواجبات.

10- على وسائل الإعلام بشتى صورها التوعية بالجوانب المضيئة والمشرقة للدين الإسلامي في نبذ الانحراف والاتجار بالمخدرات وتعاطيها، وتصحيح المفاهيم والأفكار المغلوطة عند الشباب حول تعاطي المخدرات وتجارتها, وتوعيتهم بأثارها المدمرة على جميع الأصعدة .

المراجع:

1. أحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005م.
2. أحمد زكى بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت، 1982م.
3. الين جونسون، موسوعة العلوم الاجتماعية، طبعة ماكميلان، نيويورك، 1954م.
4. أمل يزجي ، محمد عزيز شكري، المخدرات الدولية والنظام العالمي الحالي، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2002م.
5. أميرة عبدالعظيم، الأطر النظرية لدراسة البلطجة النسائية، المعهد المصري للدراسات، 2019م.
6. حميد كردي عبدالعزيز الفلاحي، اثار الحرب الاجتماعية على المجتمع، الطبعة الأولى، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2018م.
7. ذكرى جميل محمد، تهديد الامن البشري في العراق – جدل الاخضاع والاقناع، سلسلة كتاب النهرين، العدد (1)، قسم الدراسات الاجتماعية، بغداد، 2015م.
8. عبدالرحمن محمد العيساوي، الجريمة والاضطراب العقلي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي القانونية، بيروت، 2004م.
9. عصام عبدالفتاح عبدالسميع، المخدرات والجريمة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005م.
10. عدلي محمود السامري وآخرون، علم اجتماع الجريمة والانحراف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2010م.

11. عدلي محمود السامري، علم الاجتماع الجنائي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009م.
12. غادة كمال محمود سيد، اسباب المخدرات واثارها، نشر في كتاب ولد الصديق مولود واخرين، 2000م.
13. فريد جاسم حمود القيسي، صراع المخدرات في العراق، الطبعة الأولى، المركز القومي للقضايا القانونية، القاهرة، 2012م.
14. محمد بن منظور ابو الفضل، لسان العرب، الجزء الثالث، لسان العرب بيروت، 1972م.
15. محمد عوض الطرطوري ، أغادير عرفات جويحان، علم المخدرات، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحميد للنشر، عمان، الأردن، 2006م.
16. محمد محفوظ، العنف والتعصب، مجلة اخبار المستقبل للثقافة والنشر، 2004م.
17. معن خليل العمر، التنشئة الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2004م.
18. نجيب اسكندر، معجم المعاني، مطبعة المزمار، بغداد، 1979م.